

تقديم

تولي الجزائر اهتماما خاصا لمنظومة التكوين حيث تخصص لها وسائل معتبرة سواء من حيث الهياكل أو الموارد البشرية وذلك من اجل القيام بمهامها على أحسن وجه بتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة من جهة وضمان تأهيل الشباب خريجي المنظومة التربوية، من جهة أخرى (شباب غير حامل لمشروع مهني).

تشكيلة الجهاز الوطني للتكوين

تتكون منظومة التكوين في الجزائر من شبكة واسعة من المراكز والمعاهد والمدارس، منها ما هو تابع لقطاعات عمومية إدارية (وزارات) كقطاع الزراعة، السياحة، البناء، الطاقة، الصحة، المالية ومنها ما هو تابع لوزارة التكوين والتعليم المهنيين، حيث يشمل هذا القطاع على أكثر من 1200 مؤسسة تكوين موزعة عبر 48 ولاية (إقليم) ومنها ما هو تابع للقطاع الخاص (حوالي 600 مدرسة تكوين خاصة).

وتتوزع هذه المؤسسات كما يلي:

1- مراكز التكوين المهني و التمهين وملحقاتها :

تشكل هذه المؤسسات الشبكة القاعدية للقطاع فهي ذات طابع محلي و تمنح التكوينات من المستوى الأول(1) إلى الرابع (4) و يمكن بالتنسيق مع المعاهد الوطنية المتخصصة ضمان تكوينات ذات المستوى الخامس (5).

2- المعاهد الوطنية و المتخصصة في التكوين المهني وملحقاتها:

تختص هذه المؤسسات حسب الشعب المهنية وتتكفل بالتكوين في المستوى 5 (درجة تقني سامي) إضافة إلى التكوين، تقوم هذه المعاهد بتنظيم تربصات تطبيقية و التكوين التحويلي لمهنيي مختلف قطاعات النشاط .

3- معاهد تعليم مهني:

مؤسسات حديثة النشأة تتكفل بتنظيم مسار التعليم المهني المنبثق على إصلاح المنظومة الوطنية للتربية والتكوين في الجزائر.

أنماط التكوين

يتم التكوين من المستوى 1 إلى المستوى 5 (أي من العامل المؤهل إلى تقني سامي)، عن طريق التكوين الأولي أو التكوين المتواصل من خلال الأنماط التالية :

التكوين الإقليمي :

ينظم هذا النمط على مستوى مؤسسات التكوين المهني (المراكز و كذا المعاهد)، ويشمل التكوين النظري و التطبيقي.

التكوين عن طريق التمهين:

يهدف هذا النمط إلى اكتساب تأهيل مهني أولي و ينظم بالتناوب بين مؤسسة التكوين المهني و الوسط المهني (المؤسسة الاقتصادية، الحرفيين، الإدارة ...)

التكوين عن بعد:

ينظم هذا النمط من التكوين عن طريق المراسلة مع إجراء تجمعات دورية للمتربصين.

التكوين عن طريق الدروس المسائية:

يوجه هذا النمط من التكوين، سيما إلى فئة العمال الراغبين في التكوين أو تحسين وضعيتهم الاجتماعية المهنية و يتميز بالأوقات المكيفة

الشعب المهنية و التخصصات

تحدد التكوينات الممنوحة وفقا للمدونة الوطنية للشعب و تخصصات التكوين المهني. تتوزع التكوينات على 22 شعبة مهنية تتفرع كل شعبة إلى عدة تخصصات، يصل عددها إلى 422 تخصص

يمكن أن يتغير هذا العدد حسب الاحتياجات و الطلبات المعبر عنها.

مجالات التدخل

تتنوع وتختلف تدخلات قطاع التكوين والتعليم المهنيين باختلاف الفئات المكونة للمجتمع الجزائري من خلال:

- تكوين الشباب خريجي المنظومة الوطنية للتربية (خريجي المؤسسات التربوية) الذين لم يتمكنوا من الإلتحاق بالجامعة وتحضيرهم للإندماج في عالم الشغل (عن طريق التوظيف المباشر أو بإنشاء مؤسسات مصغرة، فردية أو جماعية ...).
- ضمان التكوين المتواصل أو التحويلي للعمال لتمكينهم من التأقلم مع التحولات التي قد تحدث من حين لآخر.
- تكوين الفئات الخاصة (الأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية - نزلاء السجون - الشباب في خطر معنوي)، لتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع.

- تكوين المرأة الماكثة في البيت وجعلها عنصر منتج يمكن أن يتكفل باحتياجات أسرته ولو جزئياً.

- تكوين المرأة الريفية ومرافقتها في إنشاء نشاطات ذات العلاقة بمحيط عيشها (زراعة، تربية حيوانات، منتوجات غذائية...)

- التكفل بتكوين الشباب ذوي المستوى الدراسي المحدود (من غادر مقاعد الدراسة مبكراً ، أو من لم يلتحق بالمدرسة خاصة هؤلاء الذين عاشوا ظروف قاسية أثناء العشرية السوداء التي عرفت الجزائر، فقطاع التكوين والتعليم المهنيين يعمل جاهداً من أجل إعادة تأهيل هؤلاء بتوفير لهم ما يقارب 100 تخصص في ميادين مختلفة، هذه العملية تنظم كذلك في إطار ما يسمى بمحو أمية تأهيل (التحضير لممارسة مهنة...)

إن نجاح أي برنامج تكوين يمس أي فئة من هذه الفئات المذكورة لابد أن يسبقه عمل إعلامي وتحسيبي وكذا توجيه علمي يتكفل به مختصون .

الإعلام و التوجيه

وضع قطاع التكوين والتعليم المهنيين إستراتيجية وطنية في هذا الشأن تتمثل في تدعيم جميع مؤسسات التكوين بمستشارين للتوجيه المهني والإدماج تتمثل مهمتهم الأساسية في مساعدة هذه الفئات في رسم وتوضيح مشروعهم المهني من خلال حسن اختيار الاختصاصات التي يريدون متابعة التكوين فيها وكذا مرافقتهم قبل، أثناء وبعد فترة التكوين من أجل إنجاز هذه المشاريع.

(حسن إختيار ميدان التكوين = حسن إختيار المشروع المهني = ضمان نسبة نجاح كبيرة لهذا المشروع) .

فالإعلام والتوجيه يعتبران مرحلة تحضيرية لعالم الشغل وعالم المؤسسة تسبق كل المراحل.

بالإضافة إلى مهمة الإعلام، التحسيس والتوجيه يضمن قطاع التكوين والتعليم المهنيين المرافقة التامة للطلبة أثناء فترة التكوين ومساعدتهم في إنجاز مشاريعهم.

تأخذ هذه المرافقة عدة أشكال أهمها يتمثل في تحضير الطلبة لعالم الشغل من خلال تنظيم لقاءات مع البنوك ومختلف أجهزة دعم وتشغيل الشباب التي وضعتها الدولة وشرح كفايات الاستفادة منها، تنظيم لقاءات مباشرة بين خريجي القطاع وأرباب العمل على هامش الاحتفال بنهاية السنة الدراسية.

خلايا الإرشاد و التوجيه

كما وضع قطاع التكوين والتعليم المهنيين بالتنسيق مع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة ما يسمى بخلايا الإرشاد والتوجيه عبر مختلف مؤسسات التكوين، مهمتها توجيه ومرافقة الشباب في اختيار وتجسيد مشاريعهم المهنية وكذلك تزويدهم بكل المعلومات حول عالم التكوين وعالم الشغل والأعمال.

إنشاء الصندوق الوطني للتمهين و التكوين المتواصل

كما أنشأ قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر منذ أكثر من عشرة سنوات ما يسمى بالصندوق الوطني لتطوير التمهين والتكوين المتواصل . من خلال تسميته تتوضح مهمته وهي :

1. تطوير التكوين عن طريق التمهين (بالتناوب) ، كونه الأقرب لعالم الشغل (نسبة التوظيف تفوق 70% من حاملي هذه الشهادة - تكلفة أقل – تأقلم أسهل للطلبة ...)
2. تطوير التكوين المتواصل و يمس الأفراد الذين يشتغلون، بتدعيم كفاءاتهم ومهاراتهم و جعلهم يتأقلمون مع مختلف التطورات والتغيرات التي قد تحدث في ميدان عملهم .

يرتكز هذا الصندوق في تجسيد مهامه على الأموال التي يجمعها سنويا من خلال مساهمات مختلف المؤسسات الاقتصادية عن طريق الرسمين الذين تدفعهما هذه المؤسسات و المقدرين ب: 1% للتمهين و 1% للتكوين المتواصل كنسبة من قاعدة الأجر الإجمالي للعمال المشكلين للمؤسسة المعنية.

المجلس الوطني للشراكة

إن الإستراتيجية التي رسمتها الحكومة الجزائرية في ميدان التكوين لا بد لها من آليات تمكن من تجسيدها في الميدان وبكل فعالية. لهذا الغرض تم إنشاء سنة 2009 ما يسمى بالمجلس الوطني للشراكة والذي يمثل الفضاء الأمل الذي يمكن أن يجمع جميع المتعاملين الاقتصاديين بكل المتدخلين في عملية التكوين.

يشكل مجلس الشراكة فضاء هام لتطوير الإستراتيجية الوطنية للتكوين من خلال إبداء الرأي وتقديم إقتراحات في هذا الشأن، كما يعتبر هذا المجلس همزة وصل بين القطاع الإقتصادي وقطاع التكوين والتعليم المهنيين، تمكن من تحديد إحتياجات الجهات الشغيلة من اليد العاملة الماهرة، وبالتالي تمكين القائمين على التدريب من تنظيم عمليات التدريب توجه مخرجاتها بصفة مباشرة لعالم الشغل ويساهم مجلس الشراكة كذلك بتحديد الخريطة الوطنية للتكوين.

وإمتدادا للمجلس الوطني للشراكة نصبت لجان ولائية للشراكة عبر 48 ولاية - إقليم- ناحية- تقوم بنفس المهام في إطار محيطها الجغرافي.

مراكز الامتياز

ومن أجل تحقيق ما يسمى بمعادلة التكوين من أجل التشغيل إنتهج قطاع التكوين والتعليم المهنيين في المدة الأخيرة إستراتيجية جديدة للشراكة تمثلت في إنشاء ما يسمى بمراكز الامتياز. وهي عبارة عن مؤسسات تكوين متخصصة يتم ربطها بقطاع معين من بين القطاعات المستعملة. لهذا الغرض يتم التحضير لإنشاء مراكز امتياز مع كل من قطاع الفلاحة، البناء ، الكهرباء والإلكترونيك، تكنولوجيات الإعلام والاتصال وصناعة السيارات. يسمح هذا النوع الجديد من

الشراكة للمتعاملين الاقتصاديين من المساهمة وبصفة مباشرة في عملية التكوين عبر مختلف الصيغ التالية:

- تكوين المكونين ونقل الخبرة المهنية والتقنية.
 - المساهمة في تجهيز مؤسسات التكوين.
 - وضع وتحيين برنامج التكوين.
 - المساهمة في عملية توجيه وانتقاء الطلبة الجدد.
 - ضمان التربصات التطبيقية للطلبة.
 - توظيف المتخرجين مباشرة بعد انتهاء عملية التكوين.
 - تطوير الشراكة على المستوى الوطني والدولي.
- بإمكان هؤلاء الشركاء استغلال و لفترة محددة هذه المؤسسات لتكوين يد عاملة مؤهلة لسد حاجياتها كمرحلة أولى .

الخاتمة :

يعد التكوين المهني أداة قوي لتحضير و مرافقة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، و لكنه يتطلب إسهام كل الجهات المعنية.

يلعب قطاع التكوين المهني دور المنشط و المنظم لنشاط التكوين إلا أنه يجب على كافة الفاعلين والشركاء المعنيين بعملية التكوين التدخل بطريقة مكملة في إطار منسجم.

تشكل أطر التعاون هذه بالنسبة لقطاعنا، أدوات إصغاء من أجل التأقلم مع مختلف متطلبات التكوين من حيث النوعية و الكمية.

أختم هذه المداخلة بالشكر لجميع المسؤولين على دعوتهم لنا لحضور هذا اللقاء.

أشركم لحسن الإصغاء.